

التعددية الحزبية بالمغرب أية استراتيجية لتعزيز الممارسات الديمقراطية

د. عبد اللطيف تملكوتان

دكتور وباحث في القانون العام

التعددية الحزبية ظاهرة صحية في بعض الدول، ومفيدة للانتقال الديمقراطي في دول أخرى، إلا أنه في المغرب تعد عاملاً معرقلاً لنجاعة البناء الديمقراطي بدلاً من أن تكون رافعة له، ولا تساهم في ديمقراطية المشهد السياسي وعقلنته، وهي لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق أهدافها، مُتَحَكِّمٌ فيها، وتُوظَّف في أغراض دينية، ففي ظلها تم إضعاف الأحزاب السياسية وتحويلها إلى شتات حزبي فاقد لأي روح سياسية.

إن نجاح التعددية الحزبية بالمغرب مرتبط أشد الارتباط بتخلي النظام السياسي عن دوره التقليدي المتمثل في احتكار السلطة ومركزية القرار، وبضرورة تهيئة الظروف الملائمة لقيام تغيير سياسي جذري حقيقي قادر على ضبط التعددية الحزبية، وعقلنتها بعيداً عن البلقنة أو التشتت والفوضى، وهذا يتطلب الاعتماد على نمط اقتراع ملائم لا يتعارض مع التعددية الحزبية، ويُمكِّن الأحزاب من التكتل بعد كل مرحلة لتشكيل جبهة قوية قادرة على الانتقال إلى المرحلة اللاحقة، وإعادة النظر في نظام العتبة وجعلها تواكب التعددية الحزبية. وتجاوز بالتالي الواقع المأزوم لهذه التعددية وترجمتها إلى تعددية سياسية مأمولة، تتحول بمقتضاها الأحزاب إلى أقطاب سياسية فاعلة ومسؤولة عن كل الاختيارات السياسية الكبرى والاستراتيجيات التنموية، وتتحدد وفقها مواقف هذه الأحزاب وإيديولوجياتها وبرامجها السياسية بدقة وبشكل واضح. فما هو إذن واقع التعددية الحزبية بالمغرب؟ وكيف يمكن الخروج من هذا الواقع المأزوم؟ وما هي الآليات الموازية التي يمكن الرهان عليها لتحقيق الأهداف المنشودة للتعددية الحزبية؟ وكيف يمكن استثمار التعددية الحزبية لديمقراطية العمل السياسي بالمغرب؟.

Résumé de l'article

Le pluralisme partisan est un phénomène sain certains pays, et bénéfique pour la transition démocratique dans d'autres. Cependant, au Maroc, il est un obstacle à l'efficacité de la construction démocratique, plutôt qu'un levier pour celle-ci. Il ne contribue pas à la démocratisation et rationaliser la scène politique, et il est encore loin d'attendre ses objectifs. En lui, et employé à des fins ignobles, dans son ombre les partis politiques ont été affaiblis et transformés en une diaspora partisane qui a perdu tout esprit politique.

Le succès du pluralisme des partis au Maroc est étroitement lié à l'abandon par le système politique de son rôle traditionnel de monopole du pouvoir et de centralisation de la prise de décision, et à la nécessité de créer les conditions propices à un véritable changement politique radical capable de contrôler le pluralisme des partis, et le rationaliser loin de la balkanisation ou de la dispersion et du chaos, et cela nécessite de s'appuyer sur un modèle de vote. Il est approprié et n'entre pas en conflit avec le pluralisme partisan, et permet aux partis de se rassembler après chaque étape pour former un fort capable de passer à la suivante et de considérer le système des seuils et de l'adapter au pluralisme des partis.

Il transcende ainsi la terrible réalité de ce pluralisme et le traduit en un pluralisme politique espéré, par lequel les partis deviennent des pôles politiques effectifs responsable de tous les grands choix politiques et stratégies de développement, et selon lesquels les positions, les idéologies et les programmes politiques de ces parties sont déterminées avec précision et clarté. Quelle est donc la réalité du pluralisme partisan au Maroc? comment sortir de cette terrible réalité? quel sont les mécanismes parallèles sur lesquels miser pour atteindre les objectifs souhaités du pluralisme partisan? comment utiliser le pluralisme des partis pour démocratiser l'action politique au Maroc?

مقدمة

تبنت الدولة المغربية بعد الاستقلال التعددية الحزبية بغرض مواجهة القصور والضعف الذي ميز الحياة السياسية داخل الدولة، ويهدف المساهمة في نشر الثقافة السياسية الرفيعة وتأطير المواطنين والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وتوعيتهم وإعدادهم لتدبير الشأن العام من جهة وضمان المشاركة الشعبية الواسعة في صناعة القرار التنموي العمومي من جهة أخرى، كما أن الرهان على التعددية الحزبية كان الهدف منه الاستجابة للمتطلبات الأساسية للتحوّل الديمقراطي ببلادنا. حيث إن الديمقراطية الحقيقية تقوم على التعددية الحزبية وتفرض فتح المجال السياسي للمنافسة الشريفة والبناء بين مختلف الأحزاب، فالمناخ الديمقراطي الحقيقي هو الذي يسمح للأحزاب بالقيام بوظيفتها على الوجه الأكمل. ولقد ساهمت ظروف طبيعية ناتجة عن تطور المجتمع في بلورة التعددية الحزبية بالمغرب وخطت بعد ذلك خطواتها الصحيحة، لكن بعد الاستقلال ستتحرف عن مسارها الطبيعي بفعل التناسل المتزايد للأحزاب والذي انطلق إما من فراغ أو من الانشقاقات الناجمة عن تدخل مجموعة من الأطراف في هذا التطور وعلى رأسهم الهيئات العليا في الدولة، وذلك بغرض كسر شوكة بعض الأحزاب. فأنشئ بعضها من أجل محاربة الأحزاب الوطنية الديمقراطية وزرع بذور تعددية حزبية على المقاس، والبعض الآخر نتج عن تفتيت أحزاب قوية كانت إلى الأمل القريب تشكل متاعب سياسية للدولة المغربية داخليا وخارجيا.

إذا كانت التعددية الحزبية ظاهرة صحية في بعض الدول، ومفيدة للانتقال الديمقراطي في دول أخرى، إلا أنه في المغرب تعد هذه الظاهرة عاملا معرقلا لنجاعة البناء الديمقراطي بدلا من أن تكون رافعة له، لا زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق أهدافها، فهي متحكم فيها، وتوظف في أغراض دينية، وتحتاج للمزيد من العقلنة بعيدا عن البلقنة أو التشتت والفوضى. فما هو واقع التعددية الحزبية بالمغرب؟ وكيف يمكن الخروج من هذا الواقع المأزوم للتعددية؟ وما هي الآليات الانتخابية الموازية التي يمكن الرهان عليها لتحقيق أهداف التعددية الحزبية؟.

المبحث الأول: الواقع المأزوم للتعددية الحزبية بالمغرب

ساهمت مجموعة من العوامل في انشطار الأحزاب السياسية بالمغرب وميلاد أحزاب أخرى، وأدت التعددية الحزبية إلى إضعاف الأحزاب السياسية وتقزيم دورها داخل المشهد السياسي المغربي، ليقصر دورها على تنظيم المواطنين والمواطنين وتأطيرهم وتمثيلهم، وأُعْثِرَتْ بمباشرة مَوْمٍ شعبي تستعمله

السلطة المركزية عند الضرورة لتهدئة الأوضاع أو التحكم فيها، ومراقبة هذه التعددية وتغذيتها بكل الوسائل، وإذكاء الصراع الخفي والعلني أحيانا للحيولة دون ظهور أحزاب مستقلة، قوية على المستوى الإيديولوجي والتمثيلي. فما هي الأبعاد الحقيقية للتعددية الحزبية بالمغرب؟ وما هي انعكاسات هذه التعددية على المستوى الديمقراطي؟.

المطلب الأول: الأبعاد الحقيقية للتعددية الحزبية

إن نظام التعددية الحزبية بالمغرب لم يقدم ما كان منتظرا منه ولم يمثل تعددية حقيقية تركز على مشاريع مجتمعية واضحة المعالم والمرجعيات والأهداف بل خلقت خريطة سياسية مقلنة، الأحزاب السياسية داخلها ضعيفة ومتشردمة بفعل مجموعة من المؤثرات وعلى رأسها الطريقة التي أنشئت بها، لتبقى التعددية مجرد شتات للمنظومة الحزبية دون أن تكون قادرة على بلورة تعددية سياسية.

الفقرة الأولى: التعددية الحزبية آلية للشقاق والشتات الحزبي

إذا كان مبدأ الديمقراطية تعزز في عهد الملك محمد السادس نتيجة تفعيل مجموعة من الإجراءات وعلى رأسها النهوض بالمشهد السياسي الحزبي، حيث طالب دائما وفي خطابات متعدد برد الاعتبار للهيئات السياسية وذلك اقتناعا منه بأن لا ديمقراطية فعلية ولمموسة إلا بأحزاب قوية مسؤولة¹، إلا أن المشهد الحزبي المغربي أصبح يعاني من مجموعة من الاختلالات وعلى رأسها الانشقاقات² التي يتولد عنها تعددية حزبية، فاقدة لأي روح سياسية حيث تغيب معها رؤى ومشاريع تغيير حقيقية³. وكذلك من العيوب التي تسيء للتعددية نجد تفاقم النزعة الانشطارية داخل الأحزاب السياسية والتي لا يوجد ما يبررها، في غالب الأحيان، سوى ضعف الحوار أو انعدامه، والعجز عن التدبير الديمقراطي للاختلاف الطبيعي في الآراء وطغيان نزعة الإقصاء⁴، فالفاعل السياسي له دور واضح في

¹ - "وفي هذا الإطار جاء قانون الأحزاب الذي يهدف إلى تخليق وترشيد العمل السياسي بصفة عامة والحياة الحزبية بشكل خاص (القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 29.11 الصادر بظهير شريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذي القعدة 1432 الموافق 24 أكتوبر 2011، ص: 5172).

² - يشكل الانشقاق الحزبي أحد أوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي، ويتخذ صورة إحداث شرخ داخل الحزب الأم، يترتب عنه ظهور حزب أو عدة أحزاب مختلفة قد تعرف بدورها نفس المصير وهكذا دواليك. للمزيد أنظر عبد اللطيف مستكفي: "ظاهرة الانشقاقات الحزبية، مقاربة نظرية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 147، يوليو-غشت 2019، ص: 129.

³ - إدريس جنداري: "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة"، مجلة وجهة نظر، عدد 51، سنة 2012، ص: 32.

⁴ - عبد القادر العلمي: "في الثقافة السياسية الجديدة"، منشورات الزمن، العدد 47، سنة 2005، ص: 210.

عملية الانشقاقات الحزبية، فالصراعات التي ترافق العمل السياسي والتنافر المطلق في الطابع والأفكار كلها عوامل تؤدي إلى حدوث انشقاقات.

والانشقاق الحزبي هو نزعة اختزقت الأحزاب السياسية وفجرتها من الداخل، ولقد نتجت هذه الانشقاقات عن أسباب ذاتية كغياب الديمقراطية الداخلية للأحزاب وتعطيل مبدأ الشفافية، والوصولية المتفشية المغيبة للطموح المشروع، كما يمكن إرجاع هذا الانقسام إلى عوامل موضوعية، الهدف منها إيجاد تعددية حزبية مفرغة من أي مضمون سياسي، وتشثيت الأحزاب القوية وإضعافها وإعاقة قيام أي حزب قادر على تمثيل الشعب وحمل المشعل السياسي بكل جدية. ولا تتوفر الأحزاب المغربية، في أغلبها، على إيديولوجية واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، إذ رغم اختلاف التقارير الإيديولوجية، فإنها تغترف في آخر المطاف من نفس المعين الإيديولوجي، الأمر الذي يسمح بنعت هذه التعددية الحزبية بكونها شكلا من أشكال التوحد الإيديولوجي، نظرا لتقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها¹.

إن التجربة الحزبية المغربية لم تنتج أي تحول في الزعامة أو القيادة الحزبية خارج الانشقاق الفوقي، أي في ظل غياب الحركية التنظيمية بشكل تتحول معه الممارسة الحزبية إلى ممارسة قيادات أو سلوك نخبة، دون أن يكون للقاعدة الحزبية أي دور حقيقي في صياغة القرار خاصة القرار الاستراتيجي الذي يسم حياة الحزب وموقعه في الخريطة السياسية². وإذا كانت معظم الأحزاب السياسية المغربية نتجت عن ظاهرة الانشقاقات الحزبية فإن من بين الدوافع هو حرص بعض الفاعلين السياسيين على الحصول على الدعم العمومي الممنوح للأحزاب خلال فترات الانتخاب وكذلك التحكم في آلية التزكية، ومعظم منخرطي بعض الأحزاب الذين يحصلون على هذه التزكيات لا يدركون مبادئ الحزب ولا يتوفرون على الكفاءات المناسبة ومبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة التي تضمنتها المادة 26 غير معمول بها³، وهذا ما يفسر إعلان بعض الأحزاب السياسية عن ميلادها قبل الانتخابات ثم تختفي من الساحة السياسية بعد ذلك، فمعظمها لا يستطيع الصمود في الساحة السياسية بعد فشلها في الانتخابات

¹- محمد شقير: "القرار السياسي في المغرب"، دار الألفة، الطبعة الأولى، 1992، ص: 59.

²- محمد ضريف: "الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001، ص: 81.

³- الشريف تيشيت: "صحة انتخاب أعضاء مجلس النواب في ظل دستور 2011"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 43-44، السنة 12، 2016، ص: 82.

نتيجة عدم نبيلها أي مقعد برلماني¹. وعليه فإن الولادة القيصرية لبعض الأحزاب تترك المنظومة السياسية ككل، وتؤثر على الانتقال الديمقراطي بالمغرب، فمنذ ميلاد الأحزاب الإدارية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني إلى الوافد الجديد "الأصالة والمعاصرة" في عهد الملك محمد السادس، عرفت الأحزاب السياسية عدة ولادات أثرت بشكل مباشر في المشهد السياسي المغربي.

الفقرة الثانية: التعددية الحزبية وأثرها على التعددية السياسية

إن التعددية الحزبية بالمغرب لم ترقى بعد إلى تعددية سياسية، أصبحت عاملا معرقلا لنجاعة البناء الديمقراطي المغربي بدلا من أن تكون رافعة له، فأصبحت تنمو بوثيرة تتجاوز نمو الكثافة السكانية على الصعيد الوطني. فإذا كان المنطق المعتمد في التعامل مع الأحزاب السياسية يجب أن يهدف إلى صياغة تعددية حزبية تجسد المعنى الحقيقي للتعددية السياسية إلا أنه حسب رأي ثلة من المحللين السياسيين فإن التعددية الحزبية بالمغرب لم يكن لها تأثير كبير ومباشر على النظام السياسي ولم ترقى إلى مستوى التعددية السياسية القائمة على تعدد وتنوع مشاريعها وتطبيق برامجها السياسية وخلق انسجام في العمل، بل كانت تهدف فقط إلى شرعنة الانتخابات. ولم تستطع الأحزاب السياسية تقديم مرشحين نزهاء وأكفاء وأمناء قادرين على القيام بمهامهم التمثيلية في كل الدوائر الانتخابية، كما أنها تبحث دائما عن المرشح القادر على الفوز بالمقعد الانتخابي لمنحه التزكية وتملأ اللائحة بمرشحين لا يتوفرون على المبادئ المذكورة. وإذا كانت التعددية الحزبية تتمتاز ببعض الإيجابيات حيث توفر اختيارات أكثر للنخب إلا أنها تتوفر على سلبيات تطفئ على الإيجابيات، وعليه يمكن أن نشير إلى إمكانية حدوث اختلال في أداء بعض الوظائف الأساسية التي يقوم بها الحزب عادة ومنها وظيفة تجميع وتنسيق المطالب، ذلك أن كثرة الأحزاب واشتداد التنافس بينها يؤدي إلى الاكتفاء بتمثيل فئوي يقتصر على فئة اجتماعية دون غيرها، مما يجعلها ترفع المطالب الفئوية إلى مستوى المصلحة العامة.

وفي ظل هذا الواقع المريع لتنازل الأحزاب الأساسية، وأمام مشهد تبدو فيه التعددية الحزبية عبارة عن ترجمة لتعددية في الطموحات السياسية لقادتها، أكثر منها تعددية سياسية أو إيديولوجية. تعددية لا تترجم الانتقال الديمقراطي، بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة والزعامة والتحكم في زمام الأمور خصوصا قبيل الانتخابات وبعدها، زيادة على ما تم ذكره، فإن المشهد الحزبي المغربي يعرف تعددية حزبية لا تعددية سياسية، على اعتبار أنه لا يمكن تمييز خطابات وبرامج مجموعة من الأحزاب عن أحزاب أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى بعض الاستثناءات التي تجعل بعض الأحزاب، وهي قليلة، مميزة من حيث الخطاب والبرامج والتوجهات والأهداف. ويمكن الإشارة كذلك إلى إمكانية حدوث

¹ - فمن أصل 28 حزبا سياسيا شارك في الانتخابات التشريعية ل 04 أكتوبر 2016 استطاع 12 حزبا فقط الحصول على مقاعد بمجلس النواب، وحصلت هذه الأحزاب (12) على 95% من الأصوات، في حين تقاسمت الأحزاب (16) الأخرى التي لم تحصل على مقاعد نيابية على 04% المتبقية.

اختلالات على مستوى أداء بعض الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأحزاب عادة، ومنها وظيفة تجميع وتنسيق المطالب، وذلك نظرا لكثرة الأحزاب واشتداد التنافس بينها، كما يمكن أن نشير كذلك إلى أن كثرة الأحزاب بالشكل الذي هي عليه في المغرب تعد من العوامل المؤدية لعدم الاستقرار الحكومي وعدم فعالية الحكومات، فكلما كثرت الأحزاب كلما تم تشتيت المقاعد البرلمانية وبالتالي صَعِب الحصول على حكومات متجانسة مستقرة تتبنى نفس البرنامج.

تلعب الأحزاب دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي حيث تعمل على تأهيل الناخبين من خلال تطوير الوعي السياسي لهم، وتسمح بتعبير أكثر وضوحاً عن الخيارات السياسية من جهة، وفي الوقت نفسه تعمل على تأهيل المنتخبين من خلال اختيارهم للمرشحين المتميزين للمنافسة الانتخابية من جهة أخرى¹. فإذا كان موريس دوفرجه حدّد وظيفة الحزب السياسي في النظام الديمقراطي الحديث، في السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة في ممارستها، إلا أن الأحزاب السياسية في التجربة السياسية المغربية لا تدخل ضمن هذا التصور وذلك لأن هناك عدة عوامل لا تسمح للأحزاب بالوصول إلى ممارسة السلطة لا تنفيذياً ولا تشريعياً ولا تدبيرياً (على مستوى الجماعات الترابية)، ويقتصر دورها فقط على ممارسات ثانوية شبيهة بأدوار الجمعيات في التأييد والتنظيم للمواطنين. لقد ساهمت عدة عوامل في صياغة تعددية حزبية شكلية فاقدة لأي معنى للتعددية السياسية المرتبطة بالسياق الديمقراطي، وتحولت بالتالي إلى شتات حزبي فاقدة لأي روح سياسية. فحسب محمد ضريف فإن الخريطة السياسية بالمغرب تعتبر جد معقدة وتعكس التشرذم السياسي وظاهرة التفريخ الحزبي المتنامية التي لا تمت بصلّة إلى التعددية الحزبية، كما أن البرامج الحزبية متطابقة بل ومستنسخة²، ولا تقدم حلولاً عملية لكل المشاكل المطروحة.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية وإعاقة التوجه الديمقراطي بالمغرب

إن التحول نحو الديمقراطية لا يكون إلا بتفعيل المشاركة السياسية القائمة على التنافسية التداولية الشريفة، فلا ديمقراطية بدون وجود تعددية حزبية حقيقية قائمة على مبادئ أساسية، بعيدة كل البعد عن المؤثرات الداخلية والخارجية، وكل الممارسات المشينة التي تؤدي إلى إضعاف الثقافة الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية، وبعيدا كل البعد عن ما يمكن أن يعكر العمل الحزبي ببلادنا وبعده من فعاليتها.

1 - موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992) ص75.

2 - محمد ضريف: "الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999"، مرجع سابق، ص: 7.

الفقرة الأولى: المظاهر المشينة للتعددية الحزبية

إن التعددية الحزبية بالمغرب محددة من خلال الدستور ببعض الثوابت التي لا يمكن المساس بها، الملكية والدين الإسلامي¹، وهذا يعني عدم شرعية كل حزب تتعارض إيديولوجيته صراحة مع الملكية الدستورية أو يرفض الامتثال للقيم الإسلامية بما فيها وحدة المذهب المالكي الذي يعد اختيارا لا رجعة فيه، لكن مع هذه الثوابت فإن التعددية مقيدة دستوريا ببعض القيود التي تقلص من فعالية المعارضة والتي تقف في مقدمتها الواسعة المؤسسة الملكية، والتي هي غير قابلة للمراجعة². كما يمكن القول عن التعددية الحزبية بأنها عملية هدم أكثر منها عملية بناء فهي تساهم في تشتيت وتفتيت المقاعد على مستوى البرلمان أو على مستوى المجالس الترابية (خصوصا المجالس الجهوية)، وهذا ما يؤثر ويعيق إيجاد حكومة قوية ومجالس ترابية متجانسة ومنسجمة. ومن سلبيات التعددية الحزبية أيضا أنها لا تسمح للناخب بالتأثير مباشرة على عمل الحكومات أو عمل المجالس انطلاقا من صناديق الاقتراع، ذلك أن مهمة التفتن في انتقاء المرشح الجدير بالثقة، ومهما اختار البرنامج الأصح للتطبيق، فإن مجهوده لا يبلغ مداه طالما أن حصول الأحزاب على نتائج متقاربة يجعل التشكيلة الحكومية والبرنامج الذي سيطبق رهين تسويات بين الأحزاب التي ستشكل الائتلاف الحاكم، والأكثر من ذلك أنه حتى التعديلات التي يمكن أن تتعرض له الحكومة بعد مرور مدة على تشكيلها لا يكون للناخب أي تأثير عليها سواء مست أعضاء الحكومة أو برنامجها.

لعل افتقار الحكومة إلى أغلبية منسجمة يزيد في ضعف قدرتها الإنجازية، فالتكتلات والتحالفات التي ترافق الانتخابات التشريعية، وانتخابات مكاتب المجالس الترابية تضرب في الصميم مصداقية العمل السياسي، وذلك بالنظر إلى الخصومة السياسية والأخلاقية التي تنشأ بين الأحزاب. إن الممارسات المشينة داخل المنظومة الحزبية نابعة في جزء منها من غياب الوازع الأخلاقي لدى الفرقاء السياسيين، فإذا كان الوازع الأخلاقي هو منظومة متكاملة ورؤية مجتمعية مستقبلية ومجموعة من المبادئ التي تنهض عليها الأحزاب في الدول الديمقراطية، إلا أنه في المغرب لا زالت لم تصل إلى تلك المرتبة، بل لا زالت الصراعات قائمة على أشدها والترشق بأندل العبارات والالتهامات متبادلة، وفي آخر

¹- ينص الفصل السابع من دستور المملكة -الصادر بمقتضى ظهير شريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 الموافق 29 يوليو 2011 والقاضي بتنفيذ نص الدستور، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليو 2011- على أنه لا يجوز أن يكون هدف الأحزاب السياسية المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو بالمبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية...

²- عبد العالي حامي الدين: "الدستور المغربي ورهان موازين القوى"، منشورات وجهة النظر، عدد 7، ص:

المطاف إبرام تحالفات مبنية على ماض بنيس¹، وعمل مشترك داخل الحكومة أو داخل مكاتب الجماعات الترابية غير منسجم ويحمل في طياته البيطة والحذر. وما قيل عن التحالفات بين الأحزاب يقال أيضا عن التلاحقات التي تتم في ظل هذه التحالفات، والصراعات التي تنشأ بين القاعدة الباحثة عن المناصب والمقاعد من جهة وبعض قيادي ومنحطبي الحزب الراضين لهذا التحالف من جهة أخرى. وقبل هذه التحالفات تظهر ممارسات لا تتقل حدة عن الأولى، يتعلق الأمر بمنح التزكيات إذ تعتبر تركية الشخصيات الحزبية في مواقع المسؤولية وخصوصا في اللوائح الانتخابية نتائج السلطة التقديرية للزعيم أولا وللقيادات ثانيا، ضمن نسق لا يختلف جوهريا عن النسق العام للنظام، أي وفق منطق العلاقة الشخصية أو الارتباط العاطفي للتيار السائد داخل الحزب أو العائلي، وذلك في تجاهل تام للاستحقاق ببعديه الحزبي والتقني²، وهو ما يؤثر بداهة على التوازن الداخلي للأحزاب ويحولها إلى مكونات قابل للتشرد³، كما أن التنافس الحاد على وكلاء اللوائح يزيد التعددية الحزبية تعقيدا ويفرغها من محتواها الحقيقي.

الفقرة الثانية: التعددية الحزبية في صورتها الحالية عائق للديمقراطية

هناك ارتباط وثيق بين النظرية الديمقراطية وتعدد الأحزاب، حيث تقوم هذه النظرية على أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب، فغياب التعددية الحزبية يعتبر دليل قاطع على عدم ديمقراطية النظام السياسي. كما أن الدوافع المعتمدة في تأسيس أحزاب جديدة تنبع كلها من غياب الديمقراطية الداخلية أو البحث عن فضاء تنظيمي أرحب يؤمن بالتعددية أو إتاحة مجال متطور للفعل السياسي، كمحددات محورية للوجود على الساحة السياسية. غير أن هيمنة البحث عن موقع وازن داخل النظام السياسي غيب عمليات البحث عن السبل الإجرائية لأعمال الديمقراطية الداخلية على المستوى الحزبي. وفي ظل

¹ لعل أهم التحالفات المشينة التي رافقت تكوين حكومة عبد الإله بنكيران هو تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب التجمع الوطني للأحرار، بعد القصف والتهجمات المتبادلة، فأنصار الحزب الأول اتهموا الحزب الثاني بالفساد، واعتبروه نقطة حمراء لا يمكن الاقتراب منها، قبل أن يضطر بنكيران إلى دعوة حزب مزوار للالتحاق بالحكومة بعد انسحاب حزب الاستقلال. أنظر محمد باسك منار: "المشهد السياسي في المغرب"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018، ص: 41. ونفس الشيء يقال عن التحالفات بين الأحزاب الأخرى بالمستويات الترابية، والتي تبنى على أرضية هشة تفتقد إلى الشروط الضرورية للاستمرار والنجاح.

² تنص المادة 24 من قانون الأحزاب السياسية على ما يلي: "يجب أن تكون طريقة اختيار مرشحي الحزب لمختلف الاستشارات الانتخابية مبنية على مبادئ ديمقراطية".

³ زكرياء أقنوش: "أنماط الاقتراع ومدى تأثيرها في الخريطة السياسية المغربية"، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 41-42، سنة 2016، ص: 143.

غياب المد الديمقراطي الضروري على مستوى الممارسة الحزبية ينتقل الفعل الحزبي إلى ممارسة مصلحية ترنو إلى المناصب والمراكز، وتنشد المواقع دون أن يكون لذلك أي تأثير على مستوى العمل السياسي العام، وكان الأمر يتعلق بجماعات ضاغطة محدودة أكثر منها هيئات سياسية عامة¹.

لقد أدخل نظام التعددية الحزبية بالمغرب إلى الأحزاب السياسية ممارسات غير ديمقراطية، حيث أصبح الصراع والتطاحن على أشده، ولا نقول التنافس من أجل نيل أو الفوز بمهمة وكيل اللانحة سواء في الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الجماعية، ولا يقتصر الصراع على وكيل اللانحة فقط بل يمتد إلى ضمان مراتب متقدمة في اللوائح الانتخابية. والأحزاب السياسية لا تستطيع تقديم مرشحين نزهاء وأكفاء وأمناء قادرين على القيام بمهامهم التمثيلية في كل الدوائر الانتخابية، كما أنها تبحث دائما عن المرشح القادر على الفوز بالمقعد الانتخابي لمنحه الترقية وتملأ اللانحة بمرشحين لا يتوفرون على المبادئ المذكورة، ولهذا يمكن القول إن التعددية الحزبية في وضعها الحالي هي تعددية زائفة تعيق التطور الديمقراطي وتساهم في نشر ثقافة اليأس والتينيس والربيع السياسي.

إن التعددية الحزبية ضرورية للبناء الديمقراطي في كل الدول، وهي التي تقوم على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، وتسعى إلى تقديم برامج ومقترحات جديدة ومغايرة لتلك التي طرحتها أحزاب أخرى، أي تساهم التعددية بقيمة مضافة في العقل السياسي المغربي، وتشجع على التنافس والابتكار أكثر مما تشجع على التقليد والتكرار، إلا أن الأحزاب السياسية بالمغرب تعاني من اختلالات واضحة على مستوى تنظيمها وتصوراتها، والعلاقة فيما بينها تجعل الانتقال الديمقراطي حلما بعيد المنال، ما لم يكن هناك إصلاح ذاتي شامل في اتجاه تبني السلوك الديمقراطي داخليا وخارجيا²، فالديمقراطية تترسخ كمنظومة شمولية عندما تكون حاضرة على مستوى المنظومة الحزبية، فصلاح هذه الأخيرة يعتبر مدخلا أساسيا ومحوريا لإصلاح بنيات المجتمع، وآلية ضرورية لدمقرطة مؤسسات الدولة وهيكلها. إن غياب الديمقراطية الحقيقية سواء في المحيط السياسي أو داخل الأحزاب السياسية، وضعف الولاءات الإيديولوجية نتيجة التمكين للأعيان أدى ولا زال إلى انعدام الثقة وغياب الفاعلية وجاذبية العمل السياسي والحزبي.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لأبعاد التعددية الحزبية بالمغرب

إن نجاح التعددية الحزبية بالمغرب مرتبط أشد الارتباط بتخلي النظام السياسي عن دوره التقليدي المتمثل في احتكار السلطة ومركزية القرار، وتهدى الظروف الملائمة لقيام تغيير سياسي جذري

¹ - زكرياء أفنوش: "أنماط الاقتراع ومدى تأثيرها في الخريطة السياسية المغربية"، ص: 143.

² - محمد باسك منار: "المشهد السياسي في المغرب، دراسات في سياق ومآلات ما بعد دستور 2011"، مرجع سابق، ص: 38.

حقيقي قادر على تفعيل مشروع الانتقال الديمقراطي. فما هي الآليات الانتخابية التي يمكن الاستعانة بها لخلق تعددية حزبية قوية فاعلة ومؤثرة؟ وما هي الرهانات السياسية المنتظرة من التعددية الحزبية؟.

المطلب الأول: تكييف الآليات الانتخابية مع التعددية الحزبية

إن تطوير النظام الانتخابي وجعله يتماشى مع التعددية الحزبية، يتطلب تغيير نمط الاقتراع اللائحي المعتمد منذ 2003 والذي أثبت عدم قدرته على مواكبة التعددية الحزبية، وتعويضه بنمط واحد فقط مواكب للتعددية الحزبية، كما يقتضي توفير البيئة الملائمة للعتبة والشروط الضرورية لها وجعلها تساهم في صنع نتائج انتخابية جيدة في ظل التعددية الحزبية.

الفقرة الأولى: إعادة النظر في نمط الاقتراع باللائحة

تتعدد العوامل المؤثرة في الحياة السياسية وعلى رأسها التعددية الحزبية وأسلوب الاقتراع¹ المعتمد، فليست هناك طريقة واحدة للاقتراع، كل نظام انتخابي يأخذ بالطريقة التي تلائم نظامه السياسي والإداري والاجتماعي²، والمفاضلة التي تقوم بين الأساليب المعتمدة ترتكز على تقدير السلبات والإيجابيات قبل اختيار الطريقة المناسبة³. إن الديمقراطية في أي بلد تبدأ من اختيار نمط الاقتراع ومدى حياده وملاءمته للمنظومة الحزبية والحياة السياسية بصفة عامة وقد يؤثر نمط الاقتراع المعتمد ليس فقط على الأحزاب السياسية ولكن كذلك على تشكيل الحكومة ومكاتب المجالس المنتخبة. بالنسبة للمغرب فإن نمط الاقتراع المعتمد⁴ يتم اختياره بناء على اعتبارات تقنية بل سياسية محضة، فإذا كان

¹ - تتنوع أنماط الاقتراع في النظم الديمقراطية إلى عدة أنواع، فمن حيث كيفية الانتخاب ودرجاته فهو إما أن يكون مباشرا أي على درجة واحدة أو غير مباشر على درجتين أو أكثر، ومن ناحية اختيار المرشحين في الدوائر الانتخابية فهو إما أن يكون انتخابا فرديا حيث يتم اختيار مرشح من بين المرشحين عن كل دائرة انتخابية، أو يكون انتخابا باللائحة بحيث تضم كل لائحة حزبية عددا من المرشحين عن الدائرة الانتخابية، أما بالنسبة لتحديد الأساس الذي بناء عليه تتم عملية توزيع الأصوات الانتخابية على المرشحين، فيوجد نمطين في هذا المجال نمط الاقتراع بالأغلبية ونمط الاقتراع بالتمثيل النسبي. أنظر محمد بن طلحة: "تأملات في المسألة الانتخابية بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة دراسات، عدد مزدوج 51-52 2003، ص: 239.

² - Pierre Martin : Les systèmes électoraux et les modes de scrutin, édition Montchrestien, 2ème édition, 1987, p. 22.

³ - ادريس جردان: "تأملات حول الحكامة والتنمية الترابية بالمغرب، في أفق تفعيل دستور 2011"، مطبعة سبارطيل طنجة، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص: 121.

⁴ - اعتمد المغرب منذ سنة 1960 على الاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة، وخلال الانتخابات الجماعية لسنة 2003 تم إدخال نمط اقتراع جديد، الأمر يتعلق بالانتخاب باللائحة إلى جانب الاقتراع الأحادي الاسمي. ولقد حددت المادة 130 من قانون 11.59 نظامين من الاقتراع للجماعات الحضرية

نمط الاقتراع باللائحة يساعد الأحزاب الصغيرة من الحصول على تمثيل عادل لها، حيث يصبح بإمكان أي حزب سياسي الذي حصل على نسبة بسيطة من أصوات الناخبين الحق في تمثيلية داخل قبة البرلمان أو في المجالس الترابية التي تعتمد هذا النمط الانتخابي، وإذا كان هذا يحقق مبدأ التعددية من جهة¹، إلا أنه من جهة أخرى قد يحول دون قيام أغلبية قوية تتولى الحكم، مما يدفع بالأحزاب السياسية إلى المشاركة في حكومة أو مكاتب (المجالس الترابية) إئتلافية غير متجانسة، وغير قادرة على تحمل تيارات النقد والأسئلة والاستجابات²، واتخاذ قرارات سياسية مصيرية، ففي ظل التشتت الناتج عن تعدد الأحزاب يصبح العمل السياسي مجزأ وغير موحد. فحسب موريس دوفرجييه M.Duverger فإن نظام الاقتراع باللائحة يشجع التجزئة الحزبية لكنه لا يؤدي دائما إلى التعددية السياسية، كما يسمح بنشأة أحزاب صغيرة تلعب دورا أساسيا بالنسبة للأحزاب الكبيرة في تشكيل حكومات إئتلافية³.

إن الفقه الدستوري يجمع على أن اعتماد أسلوب من أساليب الاقتراع يؤثر بشكل أو بآخر على مكونات الحياة السياسية وخصوصا على الأنظمة التعددية أي على منظومة الأحزاب السياسية⁴، كما يؤثر نمط الاقتراع بشكل جلي على تركيبة المجالس المنتخبة وتشكيل الحكومات واستقرارها، ولهذا فإن عملية اختيار نظام انتخابي دون غيره لا تتم بناء على اعتبارات تقنية محضة⁵ بل على اعتبارات أخرى، كالقضاء على التمايزات القبلية والإثنية التي تشكل عرقلة أمام الديمقراطية والتنمية، والعمل على توعية السكان وتعبئتهم بواسطة التكتلات الحزبية والسياسية الشعبية، وتقوية التنافسية بين الأحزاب

=

والقروية أحدهما فردي يهم الجماعات التي يقل عدد ساكنتها عن 35000 نسمة والاقتراع باللائحة للجماعات التي يفوق عددها ذلك لكن هذا التحديد سيتغير مع انتخابات 08 شتنبر 2021 حيث سيتم توسيع مجال تطبيق نمط الاقتراع الفردي ليشمل مجالس الجماعات التي لا يتجاوز سكانها 50 ألف نسمة، الأمر الذي سيترتب عليه تقليص عدد الجماعات التي ينتخب أعضاء مجالسها عن طريق الاقتراع باللائحة من 121 جماعة حاليا إلى 81 جماعة.

¹ - محمد أتركين: "الدستور والدستورانية، من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 2007، ص: 29.

² - حماد صابر: "الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، النظرية العامة"، الجزء الأول، مكتبة المعارف الجامعية فاس، سنة 2005، ص: 40.

³ - Pierre Martin : Les effets politiques des différents systèmes électoraux, 1^{ère} édition, Paris, université de Paris 8, année 2010, P.73.

⁴ - مصطفى الخطابي: "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، سنة 1994، ص: 95.

⁵ - محمد ضريف: "القانون الدستوري مدخل لدراسة النظرية العامة والأنظمة السياسية"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، سنة 1998، ص: 115.

السياسية على أساس المفاضلة بين البرامج والخطط¹، وإذا كان نمط الاقتراع باللائحة يهدف أيضا إلى تحقيق العدالة الانتخابية من خلال الحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة على المقاعد الإضافية وإعطاء كل حزب عددا من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات، فإنه كذلك يعيق إيجاد معارضة قوية وقادرة على إسماع صوتها سواء داخل البرلمان أو بالمجالس المنتخبة، ويتم اعتماد هذا النمط في الأنظمة غير التنافسية، حيث تكون المصلحة الاستراتيجية للنخب الحاكمة مهددة، كما تكون هذه الأخيرة غير واثقة من قوتها النسبية في مواجهة باقي منافسيها السياسيين²، فيتم اعتماد هذا النظام لضمان حضور تمثيلية هذه الفئة.

وتتعدد عيوب الاقتراع باللائحة في ظل التعددية الحزبية بالمغرب كما تتعدد إيجابياته، فبالإضافة إلى كونه نظاما معقدا فهو يشجع على البلقنة الحزبية، إذ يؤدي إلى كثرة الأحزاب السياسية وانقسامها وتعددتها، وقد تَشَّأ وتَوَسَّس أحزابٌ سياسيةٌ لا تستند إلى قاعدة شعبية وبدون مبادئ أو برامج سياسية حقيقية، لأن جميع الأحزاب السياسية تدرك أنها ستدخل البرلمان وستحتل عددا من المقاعد بحسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات³، كما أن هذا النظام لم يساهم في الرفع من الوعي السياسي لدى المواطنين، وجعل اختياراتهم تركز على التمييز بين الألوان السياسية والبرامج الانتخابية، كما أصبح يستوعب كل سلبات الاقتراع الأحادي الاسمي، ولم يجسد الإيجابيات التي يختزنها هذا النمط الانتخابي بل عمل على إذكاء الصراع الانتخابي بين الأحزاب السياسية، لذلك حان الوقت لتجريب نمط آخر للاقتراع، ألا وهو الاقتراع الأحادي الاسمي في دورتين والذي لم يحدث أن جُرَّبَ بالمغرب قط، فهو نمط أكثر ديمقراطية باعتباره يقوم على المنافسة الشريفة وعلى قرب الناخبين من المنتخبين وعلى مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، كما يسمح للأحزاب بأن تتحد وتتجمع في أقطاب كبيرة ومتجانسة إيديولوجيا، وبالتالي يكون الأنسب للتعددية الحزبية من جهة، ومن جهة أخرى هو النظام الملائم لتجنب الأحزاب السياسية التطاحنات والصراعات على المراكز الأولى التي يقوم عليها نمط الاقتراع باللائحة، كما من شأن هذا الاقتراع الأحادي الاسمي في دورتين تعزيز مبدأ الكفاءة والاستحقاق في اختيار المرشحين، وتشجيع الفعالية التمثيلية داخل المجالس المنتخبة، سواء الوطنية أو

¹- ادريس جردان: "تأملات حول الحكامة والتنمية الترابية بالمغرب، في أفق تفعيل دستور 2011"، ص: 123.

²- زكرياء أقتوش: "أنماط الاقتراع وتأثيراتها السياسية في التقطيع الانتخابي وفي الأحزاب السياسية"، ص: 77.

³- أحمد الجزولي: "الحزب السياسية المغربية بين عهدين، من الحسن الثاني إلى محمد السادس"، مطبعة المتقي برنتر، المحمدية، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص: 6.

الترايبية، وذلك من خلال تقوية العلاقة بين الناخبين والمنتخبين¹، وتجنب المنافسة الشرسة على وكلاء اللوائح الانتخابية، وإفراز توجهات سياسية متجانسة.

الفقرة الثانية: العتبة آلية معرقة للديمقراطية

تعتبر العتبة الانتخابية² بمثابة الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الانتخابي الحصول عليها من قبل الأحزاب لمشاركتهم في التباري في الحصول على المقاعد المتنافس عليها في

¹- محمد الحاج قاسم: "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المفاهيم الأساسية والنظم السياسية"، مكتبة بروفانس الدار البيضاء، سنة 2011، ص: 129.

²- من أجل تجاوز تداعيات تضخم التعددية الحزبية بالمغرب، وتفاذي تشتت الأصوات بعد الانتخابات، والتمثيلية الفسيفسائية التي أفرزتها التعددية الحزبية ونتيجة التمثيل النسبي الماكب لها، تم اللجوء إلى آلية العتبة الانتخابية، حيث تم العمل في مرحلة أولى بعتبة 03% خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002، سواء على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية أو الوطنية (المادتين 78 و79 من القانون التنظيمي رقم 02.06 المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 97.31 المتعلق بمجلس النواب، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير رقم 1.02.187، بتاريخ 21 ربيع الثاني 1423 الموافق 03 يوليوز 2002، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5018، بتاريخ 22 ربيع الثاني 1423، الموافق 04 يوليوز 2002، ص: 1961). قبل أن يتقرر رفعها إلى 06 % خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007 بالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية أو الوطنية (المادتين 78 و79 من القانون التنظيمي رقم 06.22 المغبر والمتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 97.31 المتعلق بمجلس النواب، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 60.07.1 بتاريخ 03 ربيع الأول 1428 الموافق 23 مارس 2007، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5513 بتاريخ 13 ربيع الأول 1428 الموافق 02 أبريل 2007، ص: 1108). واستمر العمل بها إلى حدود انتخابات 25 نونبر 2011 حيث تم تحديد عتبة 06% لتوزيع المقاعد على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية و03% لتوزيع المقاعد على صعيد الدوائر الانتخابية الوطنية (المادتين 84 و85 من القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 ذي القعدة 1432، الموافق 14 أكتوبر 2011، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5987 بتاريخ 19 ذي القعدة 1432 الموافق 17 أكتوبر 2011، ص: 5066 و5067)، ثم سيتم تخفيضها إلى 03% مع انتخابات 2016 طبقا للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب رقم 20.16 القاضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب (الفقرة الثانية من المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 20.16 الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.118 الصادر بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 الموافق 10 أغسطس 2016، الصادر بالجريدة الرسمية 6490 بتاريخ 7 ذي القعدة 1437 الموافق 11 أغسطس 2016، ص: 5853).

إن اعتماد العتبة في نسبها العالية له تأثير سلبي على التعددية الحزبية، ففي ظلها لن تتمكن الأحزاب السياسية ذات التمثيليات الصغرى من حجز مقاعد لها في المجالس الترابية أو في مجلس النواب.

الانتخابات¹. ولقد اعتمدت من طرف العديد من التجارب المقارنة لخدمة أهداف سياسية وأخرى انتخابية، ترتبط في جزء منها بعقلنة المشهد التمثيلي وحمايته من تأثيرات تضخم التعددية الحزبية على الممارسة السياسية والتمثيلية². وتعمل العتبة على تحديد مدى مشاركة لوائح مرشحي الأحزاب السياسية في عملية توزيع المقاعد، وتقصي اللوائح التي فشلت في الحصول على العتبة من العملية، وعليه كلما كان مستوى العتبة مرتفعا كلما تقلصت لوائح المرشحين المسموح لهم بالمشاركة في عملية توزيع المقاعد، وكلما كان مستوى العتبة مقلصا كلما تمددت القائمة³، وهكذا تلعب العتبة الانتخابية دورا مهما في صنع النتائج الانتخابية، بناء على نسبها، حيث تلعب دورا أساسيا في توسيع قائمة الأحزاب المستفيدة من التمثيلية البرلمانية أو بالمجالس الترابية أو ما يصطلح عليه بالبلقنة، كما يمكن أن تحرم مجموعة من المواطنين من التمثيلية بالمجالس المنتخبة، وهي بمثابة معرقل للديمقراطية.

لعل القائمة الطويلة من الأحزاب السياسية التي تفرزها العتبة المقلصة تؤدي حتما إلى صعوبات جمة أثناء تشكيل الحكومات أو مكاتب المجالس الترابية، حيث يتعين على الشخصية المكلفة طرق أبواب عديدة وكسب ودها لاستجماع نصاب الأغلبية قد تكون هشة وقابلة للتفكك في أية لحظة، ولا شك أن الصعوبات المذكورة تساهم في تعطيل وفرملة مسار التفاوض، مما يتسبب معه هدر جزء مهم من الزمن السياسي والزمن الحكومي، بحثا عن بناء تحالفات متوافق حولها⁴، كما يمكن أن يفضي كل هذا إلى

¹- لا شك أن العتبة هي معركة تمهيدية تسبق الانتخابات بين الأحزاب الكبرى من جهة والمتوسطة والصغرى من جهة أخرى، والفائز في هذه المعركة يكون قد حصل على امتياز لغوض غمار الانتخابات بأريحية تامة، وهكذا اختلفت مواقف الأحزاب السياسية بالمغرب عند كل مستجد يتعلق بالعتبة خصوصا قبيل الانتخابات، حيث تطالب الأحزاب الكبرى دائما برفع العتبة الانتخابية لمنع توسيع رقعة المشهد السياسي داخل المغرب وكذلك لتجنب الحصول على نتائج متقاربة على مستوى الصدارة في حين تدافع الأحزاب المتوسطة والصغرى بقوة من أجل إلغاء العتبة أو تقليصها إلى مستويات دنيا، وذلك بحجة أنها تتعارض مع الديمقراطية الحزبية القائمة على المشاركة الموسعة للأحزاب في الانتخابات والاستفادة من توزيع الأصوات بشكل يضمن لها تمثيلية مناسبة، كما طالبت بعض الأحزاب بإلغاء العمل بصيغة العتبة الانتخابية وذلك لتمديد قائمة لوائح المترشحين من خلال مشاركة جميع لوائح الترشيح بدائرة معينة في توزيع المقاعد (ويوجد على رأس هذه الأحزاب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية واليسار الاشتراكي الموحد).

²- عبد المنعم لزعر: "العتبة وتأثيراتها السياسية والانتخابية"، مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 43-44، السنة 2016، ص: 122.

³- عبد المنعم لزعر: "العتبة وتأثيراتها السياسية والانتخابية"، ص: 124.

⁴- نفس المرجع، ص: 123.

تعقيد التحالفات الممكنة أو إفراز أغلبية غير مريحة تفتقد للانسجام والعمل الموحد. فإذا كانت العتبة هي الخيط الناظم للتعددية الحزبية ونمط الاقتراع باللائحة آلية ضرورية للتحكم في الفاعلين الحزبيين وتشكيل حكومات قوية ومنسجمة، فإنه لا يمكن الرهان عليها دائما وذلك بالنظر إلى إيجابياتها وسلبياتها، وعليه يمكن القول حسنا فعل المشرع المغربي بالغائه لآلية العتبة في الانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الترابية لـ 08 شتنبر 2021، وفتح الباب بذلك أمام جميع الأحزاب للمشاركة في توزيع المقاعد بالمجالس المنتخبة، كما سمح باحتساب تمثيلية كل المنتخبين الفائزين دون إقصاء.

المطلب الثاني: الرهانات السياسية للتعددية الحزبية

تعتبر التعددية الحزبية أحد الآليات التي يمكن الرهان عليها لدمقرطة الشأن السياسي المغربي وتوجيهه صوب الاتجاه الصحيح، الاتجاه الذي يسمح بقيام تحالفات قوية قادرة على مجابهة التحديات وتحقيق الطموحات، ويمكن الرهان أيضا على هذه التعددية الحقيقية لعقلنة المشهد السياسي المغربي وتحديثه.

الفقرة الأولى: بلورة تحالفات قارة ومنسجمة

إن تجاوز سلبيات التعددية الحزبية بالمغرب يمكن أن يتحقق انطلاق من بلورة تحالفات قبلية وليست بعديّة، قارة ومنسجمة، قادرة على إنتاج أقطاب سياسية¹ قوية على مستوى تصوراتها واقتراحاتها وبرامجها، وفعالة على مستوى تدخلاتها ومعالجتها للقضايا الوطنية والمحلية²، وبالتالي تجاوز التضارب والتمييز الذي يمكن أن يحصل على مستوى البرامج الانتخابية والمرجعيات النظرية والأيديولوجية خصوصا بعد التحالفات التي تنبثق عنها الحكومة أو مكاتب المجالس الترابية، وكذلك تفضي المصالح الضيقة والصراعات الداخلية للأحزاب، وإغلاق الباب في وجه كل التدخلات الخارجية للجهات الرسمية في القضايا الحزبية ومحاولة إضعافها أو التأثير عليها أو إعاقة تطبيق برامجها الانتخابية.

لا شك أن الاستثمار في التعددية الحزبية بالشكل الإيجابي البعيد عن البلقنة، سيؤدي حتما إلى قيام تحالفات سياسية قوية بعيدة عن البراغماتية النفعية، وبعيدا عن سياسة الاستنجاذ المتبادلة، تحالفات مبنية على أسس أيديولوجية. وهو ما سيمكن من بلورة برامج تنموية تكون موضوع التزام

¹ في الوقت الراهن يمكن الحديث عن ثلاثة أقطاب غير متجانسة: أحزاب محافظة غير متجانسة، قطب يساري مشتت وقطب ليبرالي متنافر.

² لن يتحقق هذا الطموح دون تمكين الأحزاب السياسية من ملازمة ومعالجة جميع القضايا الوطنية والترابية وإقحامها بكل جدية في هذه العملية، وتوسيع هامش التصرف والممارسة السياسية لديها، وأن لا تبقى الأحزاب السياسية مجرد فسيفساء في يد صانع السياسات العمومية على مستوى عال يحركها متى شاء وبالطريقة التي شاء، ويصنع بها زخرفة سياسية تبهّر الناظر وتحز في خاطر.

وتعاقد بين الناخبين والمنتخبين، كما سيؤدي بالأحزاب السياسية إلى التنافس على تسيير السلطة التنفيذية من خلال التكتل الهادف¹، واعتماد برامج سياسية متناقضة أو مختلفة حتى تتمكن الهيئة الناجمة من الاختيار أو المفاضلة السياسية بين تلك البرامج المختلفة². وهذا يقتضي فعلا ترشيد المشهد السياسي المغربي عبر دفع الأحزاب السياسية وخصوصا الأحزاب الصغرى والمتوسطة إلى التآلف فيما بينها والتكتل في إطار تحالفات متينة قارة ومنسجمة ذات توجه إيديولوجي متقارب، وذلك في أفق الحفاظ على مواقع لها داخل الكيان السياسي المغربي، ولهذا فإن الأحزاب السياسية مطالبة بتحمل مسؤولياتها لتكون في مستوى طموحات الشعب المغربي وتطلعاته واعتماد منافسة سياسية شريفة قائمة على البرامج الحقيقية التي تعالج قضايا المواطنين وليست المستنسخة، والبعد عن كل ما من شأنه التأثير على الترتيب في اللوائح الانتخابية من قبيل المحسوبية والزبونية وإعطاء الأولوية لأصحاب التمويلات المالية، وترك الفرصة الكاملة للمواطنين لاختيار من ينوب عنهم في تدبير شؤونهم ويسمع صوتهم، ويبلور احتياجاتهم إلى مشاريع حقيقية، دون ضغط ولا إكراه.

الفقرة الثانية: عقلنة المشهد السياسي المغربي وتحديثه

إذا كان الهدف من تعدد الأحزاب السياسية بالمغرب هو تمثيل مختلف التيارات الفكرية والثقافية والسياسية الموجودة في المجتمع واعتماد تنافس شريف لفرض البرامج الحزبية وإقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب، وهو ضرورة أملت وظيفة القيام بترشيد الاختلاف بين مختلف التيارات الفكرية والدينية والسياسية داخل المجتمع، فإن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، وهذا يدخل في إطار التنافس المشروع الذي يعطي أفكارا جديدة ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور³.

كما أنه لا بد من اعتماد مبادرات لإصلاح الحقل الحزبي والمساهمة في تطوير الحقل السياسي، وجعل الأحزاب السياسية تتمتع بسلوك ديمقراطي وتماسك تنظيمي وامتداد جماهيري وقوة اقتراحية بشكل يمكنها من تكريس الانتقال الديمقراطي وترسيخه⁴. ولا بد من دفع الأحزاب في اتجاه بلورة حياة

1-

2- عبد الغني أعبيزة: "المعارضة البرلمانية والتناوب الديمقراطي بالمغرب"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 13، خريف 2014، ص: 148.

3- عبد القادر العلمي: "في الثقافة السياسية الجديدة"، منشورات الزمن، عدد 47، سنة 2005، ص: 210.

4- محمد باسك منار: "المشهد السياسي في المغرب، دراسات في سياق ومآلات ما بعد دستور 2011"، مرجع سابق، ص: 37.

سياسية سليمة قائمة على أسس تعددية سياسية تمثلها أحزاب قوية حاملة لرؤى ومشاريع تغيير حقيقية، ولا بد من تطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية بشكل يجعل الأحزاب تتبنى توجه سياسي معين وتشكل قوة اجتماعية متعددة سواء على مستوى الإيديولوجي أو على المستوى السياسي، وتحول هذه الأحزاب إلى فاعل سياسي مسؤول ومحاسب عن الاختيارات السياسية الكبرى.

إن ترشيد وتخليق العمل السياسي مرتبط أشد الارتباط بالتعددية الحزبية الحقيقية وتحويل الأحزاب السياسية إلى قوى فاعلة داخل الدولة، وهذا لن يتحقق إلا بإصلاح الشأن الداخلي للأحزاب وإتاحة الفرصة لقيام علاقات مبنية على التعاون والتمسك وأسلوب الإشارك والإقناع والمناقشة واحترام الرأي الآخر، والاحتكام إلى الشرعية المستمدة من الدستور والنصوص القانونية، وتجنب أسلوب المناورة والإثارة والصراعات التي تشجع على الانقسامات والانشقاقات وتفكك البرامج السياسية والرؤى الاستراتيجية¹، كما أن تطوير ممارسة حزبية فاعلة وبناء قادرة على المساهمة إيجابيا في إنجاح مهام التعددية الحزبية رهينة أساسا بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب، ورجح معركة التغيير الديمقراطي الذاتي، وعليه فإن أهداف التعددية الحزبية لا يمكن أن تتحقق في المغرب دون ربطها بتنافسية على مستوى البرامج السياسية، وعلى مستوى التداول السلمي للسلطة الذي يقوم على تنفيذ البرنامج الحزبي الانتخابي وتجسيد سياستها وإرادة الشعب على أرض الواقع.

خاتمة

إن التعددية الحزبية قد أبانت عن مفارقات بين المبتغى المنشود والواقع المأزوم، فهي لم تساهم في بلورة تعددية سياسية بالمغرب قادرة على إدارة الشأن العام الوطني والتراحي رغم اعتمادها على مجموعة المرتكزات وضبطها بآليات انتخابية موازية، ولم تكن هذه التعددية انعكاسا للتصور الديمقراطي والممارسة السياسية وممارسة الحكم، ولم تقم الأحزاب السياسية في ظل هذه التعددية على الحرية والتسامح والتعايش والعدل والفعل الإرادي الحر. ولهذا حان الوقت للمطالبة بالبحث عن انسجام حزبي داخل أقطاب، وتحديد مواقف هذه الأحزاب بدقة وإيديولوجياتها وبرامجها السياسية بشكل واضح، قبل ولوج ميدان تدبير الشأن العام الوطني أو التراحي من جميع أبوابه سواء من جهة الأغلبية أو من جهة المعارضة. ولن تتمكن التعددية الحزبية من تحقيق أهدافها الأساسية وعلى رأسها بلورة تعددية سياسية قادرة على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية للدول المغربية إلا بتوفر مجموعة من الشروط وعلى رأسها:

- اتخاذ القرار في المجال الانتخابي داخل المؤسسات التمثيلية وليس خارجها.
- ضرورة اعتماد نمط اقتراع مناسب ومواكب للتعددية الحزبية.

¹ - محمد أزملاط: "الديمقراطية بالمغرب المعاصر تصورا وممارسة"، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي رقم 12، ص: 176.

- إعادة النظر في عتبة التمثيل بالغائها أو تكييفها مع التعددية الحزبية المعتمدة.
- التزام الدولة بالحياد والموضوعية والابتعاد عن التدخل في الشأن الداخلي للأحزاب السياسية.
- اعتبار الأحزاب السياسية شريك أساسي وضروري للتحديث السياسي.
- إصلاح الأحزاب السياسية الوطنية وتقنينها وتأهيلها من حيث ثقافتها الداخلية، وتجسيد الديمقراطية داخل هياكلها.
- الاستثمار الأمثل في التعددية الحزبية، وبناء تحالفات قبلية على أسس إيديولوجية.
- اعتبار التعددية السياسية هدف استراتيجي للتعددية الحزبية.